بيان

وفد دولـــة قطـــر

يلقيـه

السيد طلال بن راشد الهاجري

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٦٨) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـول

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

١٠ اكتوبر ٢٠١٣

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

يود وفد دولة قطر أن يُرحِّب بمواصلة اللجنة السادسة بحث موضوع سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك انسجاماً مع الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذا الموضوع، وكما أكَّد إعلان رؤساء الدول والحكومات في الاجتماع الرفيع المستوى للدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

إن توصل المجتمع الدولي إلى تحديد العناصر التي يشملها مفهوم سيادة القانون وتحديد نطاقه؛ من التسوية السلمية للمنازعات الدولية إلى توفير العدالة للفئات الضعيفة، والترابط بين سيادة القانون والأركان الثلاثة للأمم المتحدة وهي السلام والأمن الدوليان، والتنمية، وحقوق الإنسان، يُعَّدُ تتويجا للجهود الدولية في هذا المضمار.

السيد الرئيس،

انطلاقاً من مسؤولية بلادي والتزامها بسيادة القانون، فإنَّ وجود أطر قانونية وطنية واضحة، ومتوافقة مع القانون الدولي، وفق ما ورد في الاعلان الرفيع المستوى ، من شأنه مساعدة الدول الأعضاء لتنفيذ الالتزامات الدولية والتعهدات التي قدمتها بشأن تعزيز سيادة القانون، مستندين في ذلك الى المعايير والأعراف الدولية المشتركة بين جميع الدول.

وفي هذا السياق، تواصل دولة قطر جهودها لإعلاء مبدأ سيادة القانون، والمساواة تحت القانون، والمساءلة أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، استناداً الى الدستور القطري الذي يفرض على السلطتين التشريعية والتنفيذية عدداً من القيود لضمان احترام الحقوق والحريات العامة على اختلافها، ويُنظِّم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبما يعزز الفصل بين السلطات الثلاث.

وفي هذا الاطار، تواصل الجهات المعنية في الدولة جهودها لتطوير القوانين والتشريعات الوطنية، واستكمال الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، بعد أن أصبحت طرفا في العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس،

ادراكاً لأهمية اشاعة مفهوم سيادة القانون ونشر الوعي المجتمعي بشأنه، تبذل بلادي جهوداً حثيثة لترويج ثقافة احترام سيادة القانون، من خلال المناهج التعليمية والندوات وورش العمل التدريبية، وبالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، بهدف رفع مستوى وعي جميع المواطنين والمقيمين أيضاً بالقانون، وضمان وصولهم إلى آليات إنفاذ القانون، وتحقيق العدالة والمساواة بين الجميع دون تمييز، وعدم تعرض أي شخص لأية معاملة تتنافى مع الكرامة الإنسانية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتنفيذا لما ورد في الوثائق الدولية التي توصل اليها المجتمع الدولي لتعزيز سيادة القانون، تعمل دولة قطر، وهي تضع سياستها وبرامجها الوطنية، على مأسسة العلاقة بين سيادة القانون وبين عملية التنمية، إذ اتخذت إجراءات واضحة ومحددة نحو الحوكمة الرشيدة، وتعزيز سيادة القانون كمبدأ ناظم للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وجعل سيادة القانون جزءً أساسياً من استراتيجية الدولة الوطنية.

وعلاوة على ذلك، فقد تم تعزيز عمل المؤسسات الوطنية العاملة المعنية بتنفيذ مبدأ سيادة القانون، ومنها هيئة للرقابة الإدارية والشفافية، ومركز سيادة القانون ومكافحة الفساد في الدوحة الذي تم تأسيسه بالتعاون مع الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

ان مسألة التكامل بين القوانين الوطنية وبين القانون الدولي في مجال سيادة القانون، ينبغي أن يحظى بأهمية خاصة، فلا بد من خضوع العلاقات بين الدول لحكم القانون وعلى اسس من المساواة والاحترام المتبادل والتعاون الدولي،

وأن ينسجم سلوكها مع أحكام القانون الدولي، بكل ما يتضمنه من التزامات وضمانات على المستويين الوطني والدولي، ومن هنا تتأتى أهمية المتابعة والمساءلة ازاء تنفيذ الدول لالتزاماتها في تنفيذ سيادة القانون وطنياً ودولياً.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نُنّوه إلى دور منظمات المجتمع المدني لدعم سيادة القانون، والتي اضطلعت بدورٍ هام في رفع مستوى الوعي في مجتمعاتها، ومتابعة التزام الحكومات بتعهداتها في هذا الموضوع. وهو ما يدعونا لتقديم الدعم اللازم لهذه المنظمات، وهي تقوم بهذا الدور المهم والايجابي لإشاعة واحترام مفهوم سيادة القانون.

السيد الرئيس،

إن تنفيذ وتعزيز سيادة القانون يستلزم احترام الآليات التي اتفق عليها المجتمع الدولي لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومكافحة الافلات من العقاب، ودعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتوصل الى تسوية سلمية للمنازعات، وتمكين المرأة، ومكافحة الفساد واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبما يؤدي الى تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وايمانا من بلادي بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات، وادراكها لأهمية التعاون الدولي، فقد حرصت دولة قطر على المساهمة الفاعلة في تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق الامن والسلم الدوليين، وساهمت في التوصل الى تسوية سلمية لعدد من النزاعات، وسعت بكل ما تستطيع في نزاعات أخرى، وفق ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وكما أكدت الصكوك والاعلانات الدولية بشأن احترام وإعمال سيادة القانون، فلا أحد فوق القانون، وإن الجميع متساوون أمام القانون وبموجبه، ولهم الحق بالتمتع بحمايته والاستفادة منه على قدم المساواة مع غيرهم، وهذا لن يتحقق دون اتخاذ تدابير المساءلة ومنع وقوع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والجرائم الدولية الأخرى، ومعاقبة مرتكبيها، وعدم السماح للمصلحة السياسية الذاتية بتقويض العدالة.

السيد الرئيس،

لقد أصدر المجتمع الدولي، مُمَثَلاً بالأمم المتحدة، قرارات عديدة بشأن الأوضاع الإنسانية التي يواجهها الشعب السوري الشقيق جراء الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها النظام السوري واستهانته بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، الا ان النظام يواصل سياسة الترهيب والقمع والتقتيل وارتكاب أفظع جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية، ووفق ما ورد في تقارير الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الانسان. وفي ضوء المعاناة المستمرة للشعب السوري، فإن الأمم المتحدة مدعوة لوضع حد لإرهاب الدولة الذي يمارسه هذا النظام، وإعمال الآليات الدولية لمنع الإفلات من العقاب، من خلال مساءلة مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم إلى العدالة الدولية التزاماً بسيادة القانون الذي أقرَّه المجتمع الدولي.

وشكرا لكم.